

تأثير نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل على ربحية المصارف
الإسلامية

إعداد:

الدكتورة هناء محمد الحنيطي

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

e-mail: hanahilal@yahoo.com

الدكتورة إنعام محسن زويلف

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية

inaamz2005@hotmail.com:e-mail

بحث مقدم إلى: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة

جامعة الزيتونة الأردنية

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

23 - 26 نيسان (إبريل) 2012

عمان - الأردن

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل على ربحية المصارف الإسلامية. وتتخذ من بنك دبي الإسلامي نموذجاً لدراسة هذا التأثير. وتم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة للبنك للفترة من 2003-2010 من أجل تحديد ذلك، حيث شملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي مدة أربع سنوات قبل قيام البنك بإصدار الصكوك عام 2007، وأربعة سنوات بعد إصدارها. وتم استخدام أربع مؤشرات مالية لقياس الربحية هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، والعائد على المبيعات، كما استخدم اختبار (Paired Sample T-test) لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مؤشرات قياس الربحية لبنك دبي الإسلامي تعزى للقيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال، إذ لم يكن هناك تأثير لهذه العمليات في ربحية البنك المذكور، حيث أن معظم الفترة المبحوثة بعد إصدار الصكوك كانت متأثرة بالأزمة المالية العالمية. وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ضرورة استخدام تقنيات ذكاء الأعمال في المصارف الإسلامية، وبناء عمليات التوريق على المعلومات المستمدة من نتائج تطبيقات ذكاء الأعمال.

Abstract:

The study aims at investigating the impact of securitization as one of the results of the application of business intelligence (BI) on the profitability of Islamic banks. And take from the Islamic Dubai Bank, a model to study this effect. The financial statements of the bank were analyzed for the period from 2003 to 2010 by using (4) financial ratios related to profitability, such as return on assets, return on equity, earning per share, and return on sales. The period included four financial years before and after securitization process that started since 2007. In addition, the study used (Paired Sample T-test) to test the hypotheses.

The results show that there are no significant statistical differences in all financial ratios that measured the profitability of the Islamic Dubai Bank are due to carry out securitization as one of the results of the application of BI. This means that the securitization processes have no impact upon the profitability of the bank in question, since most of the period examined, after the issuances of sukuks was influenced by the global financial crisis. The study provided a number of recommendations including the need to use the techniques of BI in Islamic banks, and the building of securitization on the information derived from the results of applications of BI.

الإطار العام للبحث:

المقدمة:

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية اليوم تحدياً كبيراً كونها تعمل في بيئة عمل معقدة وسريعة التغير اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتقنياً. ونظراً للتغير السريع والمنافسة الشديدة في بيئة عمل المصارف الإسلامية، أصبح من الأهمية الكبرى الاستعانة بذكاء الأعمال لمساعدة هذه المصارف على النمو والاستمرارية في تحقيق أهدافها وفقاً لنظمها ومنهجية عملها، وذلك من أجل إثبات مصداقيتها والهدف من وجودها من جانب ولزيادة الثقة بالأنظمة القائمة على أسس الشريعة الإسلامية من جانب آخر.

وفي الآونة الأخيرة تزايد استخدام ذكاء الأعمال في الصناعة المصرفية الإسلامية وكانت لتطبيقاته نتائج ملموسة في العديد من مجالات العمل المصرفي. ويعد مجال التمويل الإسلامي احد أهم المجالات التي شهدت تطبيقات مبتكرة من خلال ذكاء الأعمال، فقد انتشر في السنوات الأخيرة استخدام أداة مبتكرة من أدوات التمويل الحديثة تعرف بـ "التوريق الإسلامي" (التسنيد)، حيث تمثل هذه الأداة أحد النتائج الملموسة لتطبيقات ذكاء الأعمال في الصناعة المصرفية الإسلامية.

ويستخدم التوريق في الوقت الحاضر في سائر أنحاء العالم، إذ يعد أداة تمويلية مناسبة للمؤسسات المالية لتمكينها من توفير السيولة النقدية الكافية للدخول في عمليات تمويل جديدة أو للتوسع في نشاط ما، أو تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول سائلة يمكن إعادة توظيفها مرة أخرى، وتحقيق التنوع الاستثماري، من اجل الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في تأثير عمليات التوريق على ربحية المصارف الإسلامية باعتبارها أحد إفرزات تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

إن التوسع في عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل الإسلامي يؤدي إلى تحسين الربحية وتعزيز القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية، وإن فشل هذه العمليات في تحقيق أهدافها له انعكاسات سلبية على العديد من الجوانب كالربحية، وعليه من الضروري أن تُقيم هذه البنوك أوضاعها بعد عمليات التوريق لتلافي الآثار السلبية وتعزيز الجوانب الإيجابية الناجمة عن تلك العمليات. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي:

هل تؤثر عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال على ربحية بنك دبي الإسلامي؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية الآتية:

هل تؤثر عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال على العائد على الأصول لبنك دبي الإسلامي؟

هل تؤثر عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال على حقوق الملكية لبنك دبي الإسلامي؟

هل تؤثر عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال على ربحية السهم الواحد لبنك دبي الإسلامي؟

هل تؤثر عمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال على العائد على المبيعات لبنك دبي الإسلامي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبحث في أحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل في المصارف الإسلامية ألا وهو التوريق، حيث يعد نوعاً جديداً من الأدوات المالية المبتكرة نتيجة لاستخدام ذكاء الأعمال في الصناعة المصرفية الإسلامية لتوفير السيولة للمؤسسات والمصارف المالية وتنمية العمل المصرفي الإسلامي. وتقدم عملية التوريق أسلوب جيد لإدارة السيولة في المصارف والمؤسسات المالية من جانب، فضلاً عن أنها تمثل عملية المتاجرة الحقيقية برأس المال والأعمال وبالتالي مشاركة حملة الصكوك في ربح المشاريع الكبيرة أو الدخل الناتج منها من جانب آخر، كما تظهر أهمية الدراسة بشكل مواز للأهمية المتزايدة التي يشهدها القطاع المصرفي الإسلامي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في اثر عمليات التوريق باعتبارها أحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال في مجال التمويل الإسلامي على ربحية المصارف الإسلامية، وذلك من خلال اعتماد بنك دبي الإسلامي نموذجاً، والاستفادة من النتائج التي سيتم التوصل إليها في اتخاذ قرارات إصدار الصكوك التمويلية في ظل الظروف والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم.

أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- التعريف بمفهوم ذكاء الأعمال وأهميته في مجال العمل المصرفي.
- التعريف بمفهوم التوريق من منظور إسلامي.
- بيان دوافع وأغراض القيام بعمليات التوريق.
- بيان اثر عمليات التوريق باعتبارها أحد النتائج الناجمة عن استخدام ذكاء الأعمال على ربحية المصارف الإسلامية.

فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها:

H0 : "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في ربحية بنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

H01: الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في العائد على الأصول لبنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

H02: الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في العائد على حقوق الملكية لبنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

H03: الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في ربحية السهم الواحد لبنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

H04: الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في العائد على المبيعات لبنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على الجوانب النظرية لموضوع الدراسة وذلك من خلال التأصيل النظري له ومراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، بالإضافة إلى الرجوع للتقارير المالية المنشورة لبنك دبي الإسلامي الذي اتخذ نموذجاً للدراسة أي كحالة دراسية (تعمم) للسنوات من 2003-2010، حيث استخدمت النسب المالية التالية لبيان اثر إصدار الصكوك التمويلية (التوريق) على ربحية البنك محل الدراسة وهي نسب الربحية المتعارف عليها والشائعة الاستخدام في اغلب الدراسات التي تناولت قياس الربحية: نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة العائد على السهم، ونسبة العائد على المبيعات (نسبة هامش الربح). كما تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، حيث استخدم كل من اختبار Kolomgrov- Simrnov (K.S) للتأكد من توفر التوزيع الطبيعي للبيانات، و (Paired Sample T-test) لاختبار فرضيات الدراسة. وفيما يخص تفسير النتائج واختبار الفرضيات ضمن إطار هذا البحث فقد تم اعتماد مستوى معنوية (0.05) لقبول أو رفض الفرضيات.

وشملت الدراسة البيانات المالية التي تغطي مدة أربع سنوات قبل قيام البنك بإصدار الصكوك عام 2007، وأربعة سنوات بعد إصدارها. لذا فإن أقصى فترة تتوافر لها البيانات بشكل متسلسل هي أربع سنوات متتالية قبل الإصدار وبعده إذ أن البيانات المالية المتاحة هي لغاية عام 2010 كحد أقصى.

التعريفات الإجرائية:

تم اعتماد التعريفات الإجرائية التالية لأغراض الدراسة:

- ذكاء الأعمال: منهج يقوم على التكامل والخصائص المميزة للمنظمة، وتكنولوجيا المعلومات، و يستخدم لدعم عملية اتخاذ القرارات.
- التوريق (التسديد): تحويل أموال منقولة وغير منقولة محددة إلى أداة مالية محددة مفصولة الذمة ومحددة المدة ذات عائد معين ولها وصف محدد. علماً بأنه سيتم استخدام مصطلحات التوريق والتسديد والصكوك التمويلية بشكل مترادف في هذه الدراسة.

ج. ربحية بنك دبي الإسلامي: ويتم التعبير عنها بالمؤشرات المالية الآتية:

1. معدل العائد على الأصول - Return On Assets (ROA)
2. معدل العائد على حقوق الملكية - Return On Equity (ROE)
3. ربحية السهم الواحد (EPS) - Earning Per Share
4. معدل العائد على المبيعات (نسبة هامش الربح) - Return On Sales (ROS)

حدود الدراسة:

لا تتناول هذه الدراسة كل أدوات التمويل المبتكرة كنتيجة لاستخدام ذكاء الأعمال في مجال التمويل الإسلامي والتي تستخدم حالياً من قبل المصارف الإسلامية والتقليدية، إذ اقتصر على تناول أداة واحدة فقط ألا وهي التوريق لكونها الأداة الأكثر انتشاراً واستخداماً في عمليات التمويل للمصارف الإسلامية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

مفهوم ذكاء الأعمال:

استخدم مصطلح ذكاء الأعمال Business Intelligence (BI) لأول مرة في عام 1958 في مقالة لـ Hans Luhn احد الباحثين العاملين في شركة IBM، إذ عرفه على انه القابلية لفهم العلاقات المتبادلة للحقائق المعروضة بطريقة ترشد العمل نحو الهدف المرغوب، فذكاء الأعمال هو ليس فقط مصطلح تكنولوجي كمخزن البيانات Warehouse Data أو تحليلات الأعمال Business Analytical، بل هو في حقيقته يخص فهم الأوجه المختلفة للمنظمة وبما يمكن من قيادتها باتجاه أهداف محددة مثل زيادة الحصص السوقية وتحسين رضا العملاء (Jones, 2010).

يمثل ذكاء الأعمال آخر تطورات نظم دعم القرار Decision Support System فهو يوفر أدوات هامة لتحليل وعرض البيانات للمدراء لتمكينهم من صنع قرارات أفضل. فالمنظمات تقوم بتخزين كمية كبيرة من البيانات التشغيلية التي تولد من خلال المعاملات اليومية في قواعد البيانات التشغيلية التي تحتوي على معلومات تفصيلية، ونظراً لحاجة المدراء إلى معلومات إجمالية وملخصة في عملية صنع القرار يتم استخدام ذكاء الأعمال لتحميل البيانات من مختلف الأنظمة في مخزن البيانات من خلال عملية استخلاص Extraction، وتحويل Transformation، وتحميل Loading، حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة ومعرفة (Rus et al., 2008).

ينضح مما سبق أن هناك وجهين لذكاء الأعمال، الأول يقوم على التقنيات المستخدمة في ذكاء الأعمال، والثاني يقوم على مفاهيم وطرق مستقلة عن التكنولوجيا. وقد قدم Kemper وزميليته تعريف لذكاء الأعمال يجمع بين الوجهين إذ عرف على انه منهج يقوم على التكامل والخصائص المميزة للمنظمة، وتكنولوجيا المعلومات، ويستخد لمدعم القرارات (Kemper, Mehanna, and Unger, 2006, p. 63).

أهمية ذكاء الأعمال ومجالات تطبيقه:

تسعى المنظمات إلى الاستمرارية ورفع مستوى قدرتها التنافسية أو على الأقل البقاء ضمن دائرة المنافسة من خلال تقديم الخدمات والمنتجات ذات النوعية الجيدة والمبتكرة، مما يحتم عليها الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تطرأ على بيئة العمل واحتواء الضغوط التي تواجهها في هذه البيئة الديناميكية. لذا أصبح ذكاء الأعمال حاجة أساسية في العديد من المنظمات خاصة تلك التي لديها حجم كبير من البيانات، حيث يزود ذكاء الأعمال متخذي القرار بالمعلومات الملائمة والدقيقة وبأدوات التحليل المناسبة لصناعة القرار. ومن هنا تأتي أهمية ذكاء الأعمال حيث يساعد المنظمة على استيعاب الوضع السائد في البيئة المحيطة التي تتصف بشدة المنافسة والتعقيد وسرعة التغير، بوساطة المراقبة الآتية المستمرة وتوقع الاتجاهات المستقبلية لمجال العمل المعني وتحديد الفرص الاستثمارية الممكنة والمخاطر التي يجب تجنبها، من أجل تحسين موقع المنظمة والاستمرار في المنافسة. وتعتمد عملية صنع القرار على المعلومات الملائمة والدقيقة والتي يمكن الحصول عليها في اللحظة المطلوبة، إذ يختصر توفير المعلومات الصحيحة وفي اللحظة المطلوبة الكثير من الوقت على متخذ القرار ويساعده في الحصول على معلومات أكثر جودة تمكنه من اتخاذ القرار الصائب في الوقت

المناسب وتطبيقه بالشكل والأسلوب السليم (حمامي، 2007). ويمكن تطبيق ذكاء الأعمال في العديد من المجالات منها المصارف، والتسويق، والاتصالات، ومواقع الانترنت، وعمليات الإحصاء وغير ذلك.

وتمتاز الصناعة المصرفية بالتغيرات السريعة نتيجة عوامل عديدة كالعولمة وعمليات إعادة التنظيم deregulation والاندماجات وحدة المنافسة والابتكارات التكنولوجية، مما اجبر المصارف على إعادة التفكير في إستراتيجياتها وأساليب عملها واستخدام برامج ذكاء الأعمال من اجل تحقيق الميزة التنافسية خاصة بعد توافر هذه البرامج في الأسواق وبأسعار تستطيع تحملها جميع المنظمات حتى الصغيرة منها. ويستخدم ذكاء الأعمال في العمل المصرفي لغايات كثيرة منها تحديد مصادر التمويل الممكنة وكلفتها، ومعرفة أكثر العملاء ربحية وتحديد أفضل الطرق لجذبهم والاحتفاظ بهم، وتحديد المنتجات المصرفية والقروض الأكثر طلباً من العملاء، ومعرفة أكثر المنتجات ربحية، وتحديد ماهية الخدمات التي يمكن تسويقها لفئة معينة من العملاء، وإدارة المخاطر، ومكافحة تبييض الأموال والكشف عن العمليات المشبوهة، وتحليل ربحية العملاء Customer Profitability Analysis، وتقسيم العملاء حسب فئات معينة Customer Segmentation، وتحليل قيمة حياة العميل Customer Life Time Value بهدف توسيع وصيانة علاقات العملاء الراغبين، وإدارة علاقات العملاء (CRM) Customer Relationship Management، والتحليل الزمني للبيانات Chronological Analysis of Data من اجل وضع الإستراتيجيات للعمليات المستقبلية ومؤشرات الأداء الرئيسية، ومحاسبة الأداء Performance Accounting، والتأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة لتجنب العقوبات أو الغرامات التي تفرض في حالة عدم الالتزام بها.

مفهوم الصكوك الإسلامية (التوريق) من منظور إسلامي:

التوريق لغة: مصدر "ورق" يقال ورقت الشجرة توريقاً، وأورقت إبراقاً، أخرجت ورقها، وأوراق الشخص: كثر ورقه - أي ماله (المعجم الوسيط، 1960).

التوريق اصطلاحاً: يعني مصطلح التوريق تحويل الموجودات المالية من القرض الأصلي إلى الآخرين والذي يتم غالباً من خلال الشركات المالية أو الشركات ذات الأغراض الخاصة "Special Purpose Vehicle (SPV)" أو من خلال مصارف متمرسة في هذا المجال (عبدالله، 1995، ص 124). فالمكون الأساسي لعملية التوريق هو الديون المولدة أو المدرة للدخل والذي يتيح للمستثمر الحصول على عائد مناسب لاستثماره، لذلك فإن الديون التي يراد توريقها يجب أن تتمتع بدرجة من الجاذبية بالنسبة للمستثمرين من حيث نوعيتها ودرجة تصنيفها الائتماني وتمتعها بسجل تاريخي جيد يشهد الانتظام في السداد، وبالتالي تحقيق دخل مستمر ومنظم بالإضافة إلى تمتعها بدرجة مقبولة من المخاطر (محيسن، 2006، ص 18).

تعتبر الصكوك الإسلامية هي البديل الإسلامي للسندات في النظام المالي التقليدي، وهي تصدر مقابل أصول غالباً ما تكون عقارية أو أصول أوراق مالية ذات عائد (أبو بكر، 2009، ص 4). وقد عرفت الصكوك المالية الإسلامية بأنها عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتنون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها أو بدفعة إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على ضمان تداوله وتقويمه، ويشارك المكتنون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار (منصور، 2009، ص 15). وبناءً على ما جاء في المعيار الشرعي رقم 17 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن مصطلحات التوريق والتصكيك والتسنييد مترادفة، حيث جاء: "التوريق: ويطلق عليه التصكيك والتسنييد، وهو تقسيم الموجودات من الأعيان أو المنافع أو هماً معاً إلى وحدات متساوية القيمة، وإصدار صكوك بقيمتها (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، ص 313).

دوافع عملية التوريق (عبد العزيز، 2009)

تتمثل دوافع عملية التوريق التي تدفع المؤسسات المالية إلى إصدار الصكوك في النقاط الآتية:

- (1) إعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على أجلها المختلفة. وذلك لأن التصكيك يساعد على تحويل الأصول غير السائلة إلى أصول تتصف بالسيولة.
- (2) خفض تكلفة التمويل والمخاطر وذلك لأن التصكيك يتيح القدرة على تعبئة مصادر التمويل بالحصول على مستثمرين جدد ومن ثم توفير تمويل طويل أو منتصف الأجل. وبالتالي، يتسم بانخفاض درجة المخاطر نظراً لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول (نقاشي، 2006). وبالإضافة، أن عملية التصكيك تتطلب فصل محفظة التصكيك وما يلحقها من ضمانات عن غيرها من الأصول المملوكة للشركة منشئة الصكوك.

- (3) تنشيط سوق المال من خلال تعبئة مصادر تمويل جديدة وتنويع المعروض فيها من الأوراق المالية وتنشيط سوق تداول الصكوك، والصكوك أيضا تمكن تمويل النشاطات الاقتصادية الضخمة ما لا تقدر عليه الجهات التمويلية بانفرادهم.
- (4) تحسين القدرة الائتمانية والهيكلي التمويلي للشركة منسثة الصكوك من حيث أن التوريق يتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن الشركة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعا.
- (5) المواعمة بين آجال التمويل أي مصادر واستخدامات الأموال، فعملية التصكيك تساعد الشركة في الحصول على السيولة اللازمة لسداد التزاماتها قصيرة الأجل.
- (6) أما بالنسبة للمصارف التي بطبيعتها يوجد لديها محافظ حقوق مالية بمبالغ كبيرة متمثلة فيما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية، فعملية التصكيك تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لها وهي:
- تحسين معدل كفاية رأس المال في ظل معايير بازل 2
 - تحسين المواعمة بين آجال الأصول والالتزامات
 - الحصول على التمويل اللازم لمنح قروض جديدة
 - تنويع أفضل لمخاطر الائتمان
 - خفض تكلفة التمويل وتنويع مصادره
 - توسيع نشاط أسواق المال

الضوابط الشرعية العامة للتوريق المصرفي (محيسن، 2006، ص 70)

يمثل الصك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدرت الصكوك لإنشائه أو تمويله، وملكية حامل الصك ملكية شائعة، وليست مفرزة، وتستمر هذه الملكية مدة وجود المشروع من بدايته إلى نهايته، ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعاً للمالك من بيع وهبة ورهن وإرث وغيرها من التصرفات المشروعة.

يقوم العقد في الصكوك على أساس أن شروط التعاقد تحددها (نشرة الإصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه الاكتتاب في هذه الصكوك، وأن (القبول) يعبر عنه موافقة الجهة المصدرة. ألا إذا صرح في نشرة الإصدار أنها إيجاب فتكون حينئذ إيجاباً ويكون الاكتتاب قبولا. وتكون الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذونا فيه من الشركاء مع مراعاة الضوابط الآتية:

إذا كان رأس المال المتجمع بعد الاكتتاب ما يزال نقوداً - كما هو الحال عند بدء الاكتتاب وحتى ابتداء التصرف بها - فإن تداول هذه الصكوك يعتبر مبادلة نقد بنقد، ويخضع لأحكام الصرف من تقابض البديلين في مجلس الصرف قبل التفرق، والخلو عن الخيار، والتماثل، إذا بيع أحد النقدين بجنسه، أي أن القيمة الاسمية المدفوعة هي الأساس، حيث يباع فيها الصك دون زيادة أو نقصان. أما إذا انقلبت الموجودات لتصبح ديوناً، كما هو الحال في حالة بيع المرابحة مثلاً حيث يصبح الثمن ديناً في ذمة المشتريين، فيطبق على تداول الصكوك أحكام الدين، وقد اتفق الفقهاء على عدم جواز توريق الدين الثابت في الذمة المؤجل السداد، سواء بيع بنقد معجل من جنسه أو من غير جنسه، بغض النظر عن سبب وجود الدين، وبالتالي عدم جواز تداوله في سوق ثانوية لأشتماله على ربا النساء، وذلك لتطبيق أحكام الصرف عليه شرعاً وهذا يعني عدم جواز توريق الديون البنكية المؤجلة، وتداولها في المؤسسات المالية الإسلامية، أو شرائها مباشرة بنقد معجل أقل منه، كما يجري في عمليات توريق الديون الخاصة والدولية المختلفة، لأن ذلك من قبيل الربا المحرم.

إذا أصبح رأس المال موجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع، فإنه يجوز تداول الصكوك وفقاً للسعر المتراضي عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع. يكون التداول وفقاً لظروف العرض والطلب ويخضع لإرادة المتعاقدين، ولا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصك الصادر بناء عليها نص يلزم أحد الشركاء ببيع حصته، ولو كان معلقاً أو مضافاً للمستقبل، وإنما يجوز أن يتضمن الصك وعدا بالبيع، وفي هذه الحالة لا يتم البيع إلا بعقد بالقيمة المقدرة من الخبراء ويرضى الطرفين. ويجب مراعاة الشروط التالية (في حدها الأدنى) في نشرة الإصدار:

1. أن تتضمن النشرة تحديد مجال الاستثمار وتحديد صيغة التمويل الإسلامي الذي تصدر الصكوك على أساسها، كالإجارة، أو المضاربة، أو المشاركة، أو المرابحة، أو السلم، أو المزارعة.
2. أن تكون الصيغة التي أصدر الصك على أساسها مستوفية لأركانها، وشروطها، وألا تتضمن شروطاً تنافي مقتضاها أو يخالف أحكامها.
3. أن ينص في النشرة على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وجود هيئة رقابة شرعية تعتمد آلية الإصدار وتراقب تنفيذه طوال الوقت.

4. أن ينص في النشرة على مشاركة مالك كل صك في الغنم وأن يتحمل من الغرم بنسبة ما تمثله صكوكه من حقوق مالية.
5. أن تتضمن النشرة شروط التعاقد والبيانات الكافية عن المشاركين في الإصدار وصفاتهم الشرعية وحقوقهم وواجباتهم، وذلك مثل وكيل الإصدار، ووكيل الدفع، وغيرهم، كما تتضمن شروط تعيينهم وعزلهم.
6. لا يجوز أن تتضمن نشرة الإصدار ولا الصكوك المصدرة على أساسها نصاً يؤدي إلى احتمال قطع الشركة في الربح، فإن وقع كان الشرط باطلاً، ويصح العقد، وتوزع الأرباح بحسب رؤوس الأموال، إن لم يكن قد تم الاتفاق على نسب التوزيع.
7. ليس هناك ما يمنع شرعاً من النص في نشرة الإصدار على اقتطاع نسبة معينة في نهاية كل دورة، إما من حصة الصكوك في الأرباح في حالة وجود تنضيض دوري، وإما من حصصهم في الإيراد أو الغلة الموزعة تحت الحساب، ووضعها في حساب احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال، على اعتبار أن هذا الشرط يكون بالتراضي، والمسلمون عند شروطهم، إلا شرطاً أحل حراماً أو حرم حلالاً.
8. لا يجوز أن تشمل نشرة الإصدار أي نص - صراحة أو ضمناً - يضمن الصك لمالكة قيمته الاسمية في غير حالات التعدي والتقصير.

وتعتمد الصكوك في أساسها الفقهي على المضاربة، لأنها تمثل حصصاً شائعة في رأسمال المضاربة وتكون متساوية القيمة، وتتوافر فيها شروط عقد المضاربة من الإيجاب والقبول، ومعلومية رأس المال ونسبة الربح. ومن مزايا هذه الصكوك أنها لا تدر أية فوائد، ولكن مالك الصك له الحق في الحصول على نسبة محددة من الأرباح الصافية للمشروع في نهاية كل سنة مالية، وذلك بعد فترة السماح اللازمة لتنفيذ المشروع. ويمكن التعامل مع التوريق بما يتلاءم وأحكام الشريعة الإسلامية بسهولة أكثر من المفاهيم البنكية السائدة حيث أن المفهوم الإسلامي للتوريق أكثر شمولاً، لأن الأصول محل التوريق تشمل جميع أنواع الموجودات العينية والمنافع والخدمات المباحة، مثل حقوق الانتفاع من عقود التأجير، أو ديون في ذمة العملاء ناتجة مثلاً عن بيوع المرابحة والمساومة والاستصناع مع وجود قيود وضوابط شرعية خاصة على توريق ذمم البيوع المشروعة (الحنيطي، مقبول للنشر 2010).

أساليب التوريق:

يتم التوريق بأحد الأساليب الآتية (عمر، 2009):

- 1 - استبدال الدين، إذ أن تحقيق عملية التوريق من خلال هذا الأسلوب يسمح باستبدال الحقوق والالتزامات الأصلية بأخرى جديدة، غير أنه يقتضي الحصول على موافقة جميع الأطراف ذات الصلة بالقرض على إمكانية تحويله كلياً أو جزئياً إلى ورقة مالية.
- 2 - التنازل عن الأصول لمصلحة الدائنين أو المقرضين، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في توريق الذمم الناشئة عن بيع بعض الأصول أو إيجارها. ففي عقدي الإيجار والبيع، يتم الاستمرار في دفع الأقساط إلى الممول الأصلي الذي يقوم بدوره إما بتحويلها إلى مشتري الذمم المدينة أو تسديدها ضمن سلسلة من الحوالات متفق عليها عند التعاقد على التوريق، وفي المقابل يقوم باسترداد المبلغ من المؤجرين.
- 3 - المشاركة الجزئية، ويتضمن هذا الأسلوب بيع الذمم المدينة من قبل الدائن الأصلي إلى مصرف متخصص بشراء الذمم وتمويلها، فلا يتحمل بائع الدين بعدها أي مسؤولية إذا عجز المدين عن التسديد، لذا يجب على مشتري الدين التأكد من أهلية المدين وجدارته الائتمانية، ويلاحظ أن هناك طرقاً عديدة لحماية هذا المشتري تتراوح بين حصوله على ضمانات عقارية وحقوق إدارة الدين كوصي عليها.

إجراءات التوريق (شركة رساميل للهيكله الماليه، 2008، ص43)

- قامت العديد من المصارف الإسلامية بتوريق موجوداتها بهدف ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة، وتسبق عملية التوريق القيام بالعديد من المهام التي تحتاج إلى عناية وتخصص، أهمها:
- 1 - التقييم الواقعي لقيمة الأصول.
 - 2 - قيام البنك أو المؤسسة المالية باستطلاع رأي عملائه المدنيين فيما ينوي عمله في شأن توريق ديونهم.
 - 3 - في حالة موافقتهم فعلى البنك تنظيم تفاصيل العلاقة الجديدة بين المدنيين والدائن الجديد.
 - 4 - تحديد السعر الملائم للأوراق المالية المزعم طرحها للاكتتاب.
 - 5 - التخطيط لبرامج الترويج للاكتتاب.
 - 6 - إعداد الدراسات الخاصة بالتدفقات النقدية.
 - 7 - قيام البنك بإدارة واستثمار الأصول وضماناتها أثناء إنجاز أو تنفيذ عمليات التوريق.
- وتتلخص طريقة التوريق في الخطوات الآتية:

أولاً: المؤسسات المالية التقليدية

- أ- تقوم المؤسسة المالية التقليدية ببيع بعض أصولها المضمونة بسعر مخفض لمنشأة الغرض من إنشائها فقط شراء هذه الأصول التي ترغب المؤسسة فيتوريقها والتي اصطلح على تسميتها "Special Purpose Vehicle (SPV)" وذلك حتى تخرج هذه الأصول من الذمة المالية للمؤسسة بحيث تبتعد عن مخاطر إفلاس المؤسسة المالية البائعة.
- ب- تقوم المؤسسة المالية بنقل الأصول بضماناتها والتي هي عبارة عن مديونية على مدنيين للمؤسسة المالية مضمونة برهن أو ملكية لدى المؤسسة المالية إلى المنشأة ذات الأغراض الخاصة.
- ج- تصدر المؤسسة ذات الأغراض الخاصة وتسمى (المصدر) سندات بقيمة تعادل الديون محل التوريق للحصول على السيولة عن طريق بيعها للمستثمرين.
- د- السيولة المحصلة من بيع السندات تستخدمها المنشأة لسداد قيمة الأصول للمؤسسة المالية.
- هـ - تكون الفوائد على هذه السندات متطابقة مع فوائد الديون الأصلية.

ثانياً المؤسسات المالية الإسلامية:

يرى الباحثان أن المؤسسات المالية الإسلامية لا تختلف من حيث الخطوات عن ما سبق ذكره في عمليات التوريق التقليدية ولكنها تختلف من حيث طبيعة الأصول التي يمكن توريقها، فما كان من هذه الأصول ناتج عن بيع مثل المرابحة أو الاستصناع فلا يجوز بيعها والتوريق ببيع، أما الأصول الناتجة عن عقود الاجارة أو المشاركة أو المضاربة فإنه يجوز توريقها حيث أن التوريق يقع على أصول عينية تمتلكها المؤسسة المالية وليست ديون في الذمة.

أطراف عملية التوريق(الزعتري، 2010)

- من خلال ما سبق ذكره، يمكن بيان الأطراف الرئيسية في عملية التوريق كالآتي:
- 1 - مصدر الصك الاستثماري (منشأ الأصل): وهو من يستخدم حصيله الاكتتاب بصيغة شرعية، ومصدر الصك قد يكون شركة أو فرداً أو حكومة أو مؤسسة مالية ذات غرض خاص (SPV) مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار.
 - 2 - وكيل الإصدار: وهو مؤسسة مالية وسيطة ذات غرض خاص (SPV) تتولى عملية الإصدار، وتقوم باتخاذ جميع إجراءات التوريق نيابة عن المصدر مقابل أجر أو عمولة تحددها نشرة الإصدار وتكون العلاقة بين المصدر ووكيل الإصدار على أساس عقد الوكالة بأجر.
 - 3 - المشتري (المستثمر): والذي قد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية كبرى ذات ملاءة مالية عالية، إذ أن مثل هذه المؤسسات قد تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة، مما يشجعها على الدخول في عمليات توريق بهدف استغلال هذه السيولة الفائضة في عمليات تحقق عوائد مرتفعة نسبياً مقارنة بالعائد على الفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق المال العالمية.
 - 4 - أمين الاستثمار: هو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار، وتحفظ بالوثائق والضمانات وذلك على أساس عقد الوكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار.

5 - وكالة التصنيف العالمية: تقوم هذه الوكالات بدور أساسي في تصنيف الإصدارات المالية التي تطرح في أسواق رأس المال، وتحديد السعر العادل للأوراق المالية المصدرة، وأهم هذه الوكالات (Moody's; Fitch: Standard and Poor)، كما توجد وكالات تصنيف إسلامية تقدم إلى جانب ذلك خدمة تصنيف الجودة الشرعية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات عمليات التوريق وكذلك تطبيقات ذكاء الأعمال في مجالات مختلفة ولكن بشكل منفصل، إذ لم يتم العثور على دراسة قامت بربط الموضوعين معاً. وفي هذا الجزء من البحث سنركز على بعض الدراسات المختارة ذات الصلة وعلى النحو الآتي:

تطرقت دراسة (عبدالله وذنون، 2009) لظهور إدعاءات بعد نشوء الأزمة المالية الأخيرة مفادها إن التوسع في عمليات التوريق والتضليل المحاسبي المتمثل بعدم كفاية الإفصاح عن هذه العمليات في القوائم المالية وعدم بيان تأثيرها على المركز المالي كان سبب رئيس في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات المحاسبة عن عمليات التوريق وفق المعايير الدولية ساهمت في عدم إدراك مستخدمي المعلومات المحاسبية لمخاطر عمليات التوريق وأنها لا توفر معلومات ملائمة لإدراك المخاطر المحيطة بهذه العمليات على الرغم من موضوعيتها.

وتناولت دراسة (منصور، 2009) أنواع الصكوك الاستثمارية وأسس وقواعد إصدار وتداول الصكوك وأهمية الصكوك الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية والسوق المالي والاقتصاد القومي، كما بينت الدراسة دور الصكوك الإسلامية في توفير الاحتياجات الاستثمارية. وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الحكومية توظف لتوفير موارد مالية للوفاء بالاحتياجات الحكومية، أما صكوك البنوك والمؤسسات المالية فتصدر إما بغرض كوعاء ادخاري، أو كوسيلة لتوظيف الموارد، إضافة إلى غياب الإطار التشريعي للصكوك الإسلامية. وأوصت الدراسة باستكمال هذا الإطار وشموله لكافة الجوانب والأنشطة في سوق الصكوك الإسلامية.

وتطرقت دراسة (أبو غدة، 2009) إلى مفهوم التوريق وتحليل وتعريف الصكوك الإسلامية وأنواعها وأركان عملية التوريق بالإضافة إلى الضوابط الهيكلية لعملية التوريق كما بينت الدراسة نتائج الصكوك والحماية من مخاطرها موضحة طريقة توزيع الربح على أساس التقييم. أما دراسة (Rus et al., 2008) فتطرقت إلى تطبيق ذكاء الأعمال في إدارة الفنادق، إذ هدفت إلى عرض فوائد استخدام أنظمة ذكاء الأعمال في صنع القرارات في هذا المجال. وتوصلت الدراسة إلى تحديد الحلول التي يمكن أن يقدمها ذكاء الأعمال في ميدان صناعة الضيافة.

كما تطرقت دراسة (النقري، 2006) إلى استخدام ذكاء الأعمال لمساعدة المصارف على الوفاء بمتطلبات اتفاقية بازل (2)، حيث عرضت المعايير التي تسهم أدوات ذكاء الأعمال في توفيرها من أجل الوفاء بالمتطلبات المذكورة، وأهمها: بيانات مفهومة ومتناسقة، والمطابقة بين مخزن البيانات ودفتر الأستاذ العام اعتماداً على محفظة المنتجات، والاحتفاظ بالبيانات المستخدمة للحسابات وتوليد التقارير، والتناسق بين التقارير الداخلية والخارجية، وتحسين نماذج إدارة المخاطر وتحليلات ماذا- لو (What- If).

واستعرضت دراسة (محيسن، 2006)، نماذج التوريق التي يجري تطبيقها في المصارف الإسلامية، مبيّنه أنها تعاني من اضطراب وقصور في الجوانب الفقهية والعملية، وتوصلت الدراسة إلى أن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصارف الإسلامية تمكن من تطبيق النموذج الإسلامي لتوريق الموجودات بشكل علمي وفاعل وابتكار أداة مالية تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وأوصت الدراسة بضرورة إيجاد الإطار القانوني المناسب والبنية التحتية الملائمة والحاكمة لعملية التوريق من خلال إصدار قانون خاص يرضى عمليات التوريق بمختلف جوانبها. وبينت دراسة (النقري، 2006) دور ذكاء الأعمال في تحسين الأداء في البنوك المركزية وتطوير أنشطتها، وخلصت إلى أنه بإمكان منصة ذكاء أعمال متكاملة مساعدة البنوك المركزية وبشكل مستمر في تقييم أداء العمليات الأساسية للأنظمة لمعرفة ومراقبة سلامة هذه الأنظمة، ومعرفة وضع السيولة، والالتزام بالمعايير الموضوعية، كما أشارت الدراسة إلى أن حلول ذكاء الأعمال تساعد المحللين على دراسة العلاقة بين نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ونمو الأعمال المصرفية ضمن هذه القطاعات. وركزت دراسة (Raab, 2005) على أهمية نموذج قيمة العميل لنشاط خدمة العملاء وعمليات المنظمة، حيث يطبق ذكاء الأعمال على البيانات التي يتم تجميعها للتنبؤ بأفعال العملاء (Action)، ومن ثم استخدام تلك التنبؤات في الأنظمة التشغيلية للمساعدة على توجيه التفاعل بين العملاء والمنظمة. كما كشفت الدراسة عن أن حساب قيمة العميل يساعد على منع القرارات التي قد تؤدي للمنظمة، فهي توفر سياق للتأكد من أن القرارات التكتيكية تأخذ في الاعتبار النتائج الإستراتيجية. وناقشت دراسة (Watkins et 2003)

al., مشكلة غسل الأموال في أمريكا وقدمت وصفا لطبيعة ومدى هذه المشكلة. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام تقنيات إبداعية للتنقيب عن البيانات والذكاء الاصطناعي يمكن أن تساعد في عملية اكتشاف ومنع نشاطات غسل الأموال.

كما أكدت دراسة (عبدالله، 2002) على أن الصناعة المصرفية اهتمت بالقضايا الثانوية على حساب القضايا الأساسية التي تؤدي إلى السلامة المصرفية حيث دعت الدراسة إلى العودة إلى جذور أسلوب إدارة الموجودات والمطلوبات، إذ أن ذلك يؤدي إلى مساعدة المصارف والمؤسسات المالية للبقاء على قيد الحياة وتحسين أداؤها في الأجل الطويل، وأن هذا الأسلوب كان يعاني من عدم معرفة الإدارات المصرفية بمزاياه وخصوصياته.

وتناولت دراسة (السوليم، 2002) مفهوم الهندسة المالية وفق النظام الإسلامي وأساليب تطويرها وابتكار أدوات إسلامية جديدة، حيث أكدت الدراسة أن المؤسسات المالية الإسلامية بحاجة إلى محفظة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية للمحافظة على الكفاءة الاقتصادية، وحاولت الدراسة رسم بعض المعالم الأساسية للصناعة المالية الإسلامية. فالمنتجات الإسلامية إذا أرادت أن تثبت وجودها في العالم اليوم ينبغي أن تستوفي صفتين: الأولى هي السلامة الشرعية، بحيث تكون مقبولة لدى جمهور المسلمين الذين يرغبون في التعامل الإسلامي. والثانية هي الكفاءة الاقتصادية، بحيث تكون سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيد ومحقة لأغراض المتعاملين، وأوصت الدراسة القيام بالمقارنة بين المنتجات التقليدية والإسلامية.

كما أظهرت دراسة (Moody's Investors Service, 2002) تطور عمليات التوريق مبنية مفهوم التوريق وأهميته وتأثير صناعة التوريق على نوعية الائتمان من حيث نقل المخاطر وتحسين إدارة الموجودات والمطلوبات وتقليل كلفة مصادر التمويل، ومخاطر الإقراض وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن لأي مؤسسة أن تمارس التسييد لأي أصل من الأصول بشرط أن يكون هذا الأصل يولد دخلاً.

وبينت دراسة (Dualeh, 1998) الهندسة المالية الإسلامية وعمليات التسييد ومنافعها وعقباتها، وأن التسييد يوفر الإمكانية للحصول على رأسمال ذي تكلفة منخفضة على مستوى الأصل وليس على مستوى المنشأة. وتوصلت إلى أن عملية التسييد يمكن تطبيقها في المؤسسات والمصارف المالية الإسلامية.

دراسة الحالة العملية:

التعريف ببنك دبي الإسلامي:

تشير المعلومات المدونة في الموقع الرسمي للبنك على شبكة الانترنت أن بنك دبي الإسلامي تأسس في العام 1975 كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن حاكم إمارة دبي، كأول بنك إسلامي متكامل الخدمات بغرض تقديم الخدمات المصرفية وما يتعلق بها وفقاً لأسس الشريعة الإسلامية، وأصبح رائداً في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية. وتم تسجيله لاحقاً كشركة مساهمة عامة طبقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي رقم 1984، يتعامل البنك مع جميع العقود والعمليات والمعاملات التجارية والمالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية. وتتركز أهدافه على تقديم حلول بنكية إسلامية للعالم أجمع، وتكمن رؤيته في أن يصبح مجموعة مالية إسلامية رائدة في المنطقة والعالم. ويمثل بنك دبي الإسلامي أكبر بنك في الإمارات العربية المتحدة إذ يبلغ رأسماله 3798.6 مليون درهم، ويصل عدد العاملين فيه إلى 1533 موظف، ويمارس نشاطه من خلال مكتبه الرئيس في دبي، إضافة إلى فروع العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (<http://www.dib.ae/ar/index.htm>).

كما تشير التقارير المالية للبنك إلى أن هناك 23 شركة تابعة له، كما توجد لدى البنك استثمارات في مشاريع مشتركة بلغ عددها حتى نهاية 2010 خمسة مشاريع ونسبة ملكية 50% (بنك دبي الإسلامي، التقرير المالي، 2010).

مبررات اختيار بنك دبي الإسلامي كحالة دراسية:

تم اختيار بنك دبي الإسلامي كحالة دراسية للمبررات الآتية:

1. يتعامل بنك دبي الإسلامي بعمليات التوريق فهو يقوم بإصدار الصكوك منذ عام 2007، ويتصدر المركز الأول لإصدارات الصكوك في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. يستخدم البنك المذكور التقنيات والأنظمة الحديثة، مع الالتزام بالتطور المستمر وتطبيق ذكاء الأعمال في مجالات عمله.
3. تلبى البيانات المتوفرة عن بنك دبي الإسلامي متطلبات الدراسة الحالية.
4. يعمل بنك دبي الإسلامي ضمن قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية والذي يعتبر من أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم، حيث يضم ما يزيد على 400 مؤسسة مالية تدير ما يزيد عن 1 تريليون دولار أمريكي (1000 مليار دولار أمريكي) من الأصول.

5. يعد بنك دبي الإسلامي أول بنك إسلامي متكامل الخدمات، فضلا عن كونه أكبر بنك إسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يتمتع بتاريخ طويل وخبرة واسعة وابتكار المنتجات المصرفية الجديدة.

عرض ومناقشة النتائج:

تحليل الربحية للفترة السابقة واللاحقة لعمليات التوريق:

استنادا إلى التقارير المالية السنوية لبنك دبي الإسلامي للفترة محل الدراسة يتبين من الجدول رقم (1) أن هناك بشكل عام انخفاض في العائد على الأصول للفترة بعد قيام البنك بعمليات التوريق مقارنة بالفترة السابقة لهذه العمليات، حيث بلغت نسبة التغير في متوسط هذه النسبة للفترة بعد إصدار الصكوك (-12.42%). كما وصلت النسبة المذكورة إلى أعلى مستوياتها في عام (2007) أي بعد القيام بإصدار الصكوك بعام واحد إذ بلغت (3.39%)، ثم استمرت بعد ذلك بالهبوط خلال الثلاث سنوات اللاحقة.

وفيما يخص متوسط العائد على حقوق الملكية، نجد حدوث هبوط فيه خلال فترتي الدراسة أي قبل وبعد إصدار الصكوك، فقد بلغت نسبة التغير بين الفترتين (-29.38%). وكما هو الحال في المؤشر السابق فإن أعلى عائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة كان في سنة (2007) إذ بلغ (25.79%).

أما بالنسبة لربحية السهم الواحد فقد بلغت كمتوسط للفترة قبل القيام بعمليات التوريق (1.0175) درهم مقارنة مع المتوسط للأعوام اللاحقة لتلك العمليات حيث سجل انخفاضا ملحوظا ليصل إلى (0.45) درهم، فقد بلغت نسبة التغير في هذا المؤشر (-55.77%). ومن الجدير بالذكر، أن ربحية السهم الواحد بلغت (0.83) درهم في سنة (2007) وهي أعلى ربحية للسهم خلال فترة الدراسة باستثناء عام (2003) إذ كانت الربحية أعلى من سنة (2007).

كذلك يشير الجدول المذكور آنفا إلى أن متوسط نسبة العائد على المبيعات (نسبة هامش الربح) للفترة من 2003 لغاية 2006 بلغت (32.15%)، فيما انخفض خلال الفترة من 2007 إلى 2010 ليصل إلى متوسط (28.07%)، أي بنسبة تغير (-12.69%). كما نجد أن أعلى عائد على المبيعات خلال فترة الدراسة كان بعد سنة من القيام بعمليات التوريق أي في العام (2007) حيث بلغ (41.82%)، ثم عاد للهبوط في السنوات التالية.

جدول رقم (1)

تحليل الربحية للفترة قبل إصدار الصكوك من 2003 إلى 2006 وبعد إصدارها للفترة من 2007 إلى 2010

المؤشر المالي	الفترة قبل إصدار الصكوك					الفترة بعد إصدار الصكوك				
	2003	2004	2005	2006	المتوسط	*2007	2008	2009	2010	المتوسط
العائد على الأصول	1.13%	1.73%	2.89%	2.94%	2.17%	3.39%	1.84%	1.43%	0.93%	1.90%
العائد على حقوق الملكية	14.60%	19.68%	31.16%	24.92%	22.59%	25.79%	16.01%	13.67%	8.33%	15.95%
ربحية السهم الواحد (درهم)	2.32	0.4	0.7	0.65	1.0175	0.83	0.43	0.33	0.21	0.45
العائد على المبيعات	23.30%	31.36%	39.44%	34.48%	32.15%	41.82%	29.49%	23.70%	17.26%	28.07%

المصدر: بنك دبي الإسلامي، التقارير المالية للسنوات 2003-2010.

- تحليل البيانات من عمل الباحثين.

* 2007 سنة اعتماد التوريق

اختبار الفرضيات:

قبل القيام باختبار الفرضيات تم التأكد من توزيع بيانات الدراسة فيما إذا كانت تتسم بالتوزيع الطبيعي أم لا، وقد استخدم اختبار Kolomgrov- Simrnov (K.S) لهذه الغاية. وأثبتت نتائج الاختبار توفر شرط التوزيع الطبيعي للبيانات مما يسمح باستخدام اختبار (Paired Sample T-test) لفرضيات الدراسة.

ونلاحظ من الجدول رقم (2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية قبل وبعد القيام بإصدار الصكوك لجميع المؤشرات المالية محل الدراسة والمتعلقة بالربحية حيث أن قيمة (t) المحسوبة كانت اقل من قيمتها الجدولية وهي غير معنوية، وهذا يعني انه لم يكن هناك تأثير معنوي في ربحية البنك ناتج عن القيام بعمليات التوريق، لذا تقبل جميع الفرضيات الفرعية العدمية للدراسة، مما يترتب عليه قبول الفرضية الرئيسية العدمية والتي تفيد بأنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في ربحية بنك دبي الإسلامي يعزى إلى القيام بعمليات التوريق كأحد نتائج تطبيق ذكاء الأعمال.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار Paired Sample T-test لفرضيات الدراسة

الفرضية	T-Stat.	P -Value	نتيجة الاختبار
الفرضية الفرعية الأولى (H01)	- 0.032	0.976	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الثانية (H02)	0.006	0.996	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الثالثة (H03)	- 0.001	0.999	قبول الفرضية العدمية
الفرضية الفرعية الرابعة (H04)	- 0.003	0.998	قبول الفرضية العدمية

مما تقدم نجد عدم وجود فرق معنوي دال إحصائياً في ربحية بنك دبي الإسلامي بعد القيام بعمليات التوريق حيث لم يكن هناك تأثير لهذه العمليات على الربحية. ومن ناحية أخرى نرى انه حصل انخفاض في الربحية للفترة اللاحقة لعمليات التوريق حيث هبطت جميع مؤشرات قياس الربحية محل الدراسة، ولا يعود سبب ذلك من وجهة نظر الباحثين إلى القيام بإصدار الصكوك بل نتيجة للارزمة المالية العالمية التي بدأت عام (2008) مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة هي (Lehman Brothers) عن إفلاسها، وطالت هذه الأزمة جميع قطاعات الأعمال في غالبية دول العالم مما أدى إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتدهور أسواق المال. ولم يكن بنك دبي الإسلامي بالطبع في منأى عن هذه الأزمة فقد انخفضت ربحيته بعد الأزمة المذكورة.

ومن الملاحظ ارتفاع ربحية البنك بشكل عام في سنة (2007) أي بعد سنة من القيام بإصدار الصكوك وقيل حدوث الأزمة المالية، حيث ارتفعت جميع مؤشرات قياس الربحية المدروسة مقارنة مع الفترة قبل الإصدار عدا ربحية السهم الواحد إذ كانت أعلى في العام (2003)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اقل عدد أسهم متداولة خلال الفترة المبحوثة كان في العام (2003) حيث بلغ (100000) ألف سهم مقارنة مع السنوات المتبقية لفترة الدراسة حيث بلغ هذا العدد للسنوات 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010 على التوالي (150000 ألف سهم، 150000 ألف سهم، 2800000 ألف سهم، 2996000 ألف سهم، 3445400 ألف سهم، 3617505 ألف سهم، 3797054 ألف سهم). وبناء على الملاحظات السابقة بخصوص سنة (2007) يمكن القول انه لولا نشوء الأزمة المالية العالمية الأخيرة لكان بالإمكان تحسين الربحية نتيجة عمليات التوريق، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب الأزمة المذكورة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

خلصت الدراسة الحالية إلى النتائج الآتية:

1. يساهم استخدام ذكاء الأعمال في العمل المصرفي بإيجاد الحلول المصرفية الذكية وتقديم المنتجات المبتكرة وتحقيق الميزة التنافسية.
2. كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق معنوية دالة إحصائية في ربحية بنك دبي الإسلامي نتيجة للقيام بإصدار الصكوك التمويلية، حيث أن معظم الفترة المبحوثة بعد إصدار الصكوك كانت متأثرة بالأزمة المالية العالمية.
3. لم يكن هناك فرق معنوي للفترة بعد قيام البنك بعمليات التوريق في كل مؤشرات قياس الربحية محل الدراسة والمتمثلة بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم الواحد، والعائد على المبيعات.
4. حدث انخفاض في متوسط ربحية البنك للفترة من 2007 إلى 2010 مقارنة مع فترة الأربع سنوات السابقة لها نتيجة لازمة المالية العالمية التي بدأت عام (2008).
5. تحققت في سنة (2007)، أي بعد سنة من تعامل البنك بعمليات التوريق وقبل بدأ تأثيرات الأزمة المالية، أعلى عوائد على الأصول وحقوق الملكية والمبيعات خلال الفترة موضوع البحث حيث بلغت هذه المؤشرات للسنة المذكورة على التوالي (3.39%، 25.79%، 41.82%)، مما يشير بشكل عام إلى إمكانية تحسين الربحية من خلال إصدار الصكوك في ظل الظروف الطبيعية الخالية من الأزمات المالية.
6. سجلت سنة (2007) أعلى ربحية للسهم الواحد خلال فترة الدراسة إذ بلغت (0.830) درهم، باستثناء سنة (2003) حيث كانت الربحية للسهم الواحد فيها أكبر من سنة (2007).

التوصيات:

بناء على ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة استخدام تقنيات ذكاء الأعمال في المصارف الإسلامية لتطوير الأدوات المالية من أجل التوسع في سوق التمويل الإسلامي وتنويعه.
2. أهمية بناء عمليات التوريق على المعلومات المستمدة من نتائج تطبيقات ذكاء الأعمال من أجل تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية في ظل المنافسة العالمية وتحديات العولمة المتزايدة والمتسارعة.
3. ينبغي ملاحظة الظروف الاقتصادية المحيطة ومدى صلاحيتها في دفع وتيرة الربحية قبل القيام بعمليات التوريق لتحقيق الانعكاسات الإيجابية المفترضة للعمليات المذكورة في هذا المجال، وإلا فالتوصية يجب أن تقضي بعدم القيام بعملية التوريق طالما أنها سوف لن تؤدي إلى تحسين ربحية الجهة المصدرة للصكوك، وهذا ما يجب أن تقرره إدارة البنك على أساس الدراسات ذات العلاقة.
4. التأكيد على وضع الضوابط الضرورية التي تساعد على إنجاح عملية التوريق، وتعزيز قدرتها على المساهمة في تحسين الربحية من خلال تنقيف السوق بأهمية وفوائد عمليات التوريق، وتطوير الكفاءات الإدارية وزيادة الوعي لدى الجهات القائمة على هذه العمليات بخصوص النتائج والآثار المترتبة عليها.
5. أهمية عقد ورش العمل والبرامج التدريبية بصفة مستمرة لتنمية وتطوير معارف العاملين ومهاراتهم في استخدام تقنيات ذكاء الأعمال ومواكبة التطورات المستجدة في هذا الميدان.
6. تشجيع الأبحاث والدراسات وكل ما من شأنه تطوير الأدوات المالية الإسلامية. وإبلاء موضوع استخدام ذكاء الأعمال في الصناعة المصرفية ما يستحقه من الاهتمام والدراسة.

المراجع

1. أبو بكر، صافية أحمد، الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمؤمل، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009.
2. أبو غدة، عبد الستار، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة، وتداولها، الدورة التاسعة عشرة، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، 1-5 جمادى الأولى 1430 هـ الموافق 26-30 أبريل 2009.
3. البيخيت، محمد زياد، والحنيطي، هناء محمد، "مدى مشروعية العمل بالتوريق، والتورق المصرفي المنظم"، مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد 27، أبريل، 2009.
4. بنك دبي الإسلامي، 2010، <http://www.dib.ae/ar/index.htm>.
5. بنك دبي الإسلامي، التقارير المالية للسنوات 2003-2010.
6. حمامي، سمير، "ذكاء الأعمال أسس ومفاهيم"، مجلة المعلوماتية، العدد 19، أيلول، 2007، <http://infomag.news.sy/index.php>
7. الحنيطي، هناء محمد، "مساهمة المصارف الإسلامية في معالجة الأزمة المالية العالمية"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مقبول للنشر 2010.
8. الزعتري، علاء الدين، الصكوك تعريفها، أنواعها، أهميتها، دورها في التنمية، حجم إصداراتها، تحديات الإصدار، ورشة عمل: الصكوك الإسلامية؛ تحديات، تنمية، ممارسات دولية، عمان، الأردن، الاستشارات المالية والدولية BDO، 18-19/07/2010.
9. السويلم، سامي إبراهيم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، رمضان 1420 هـ، ديسمبر 2002.
10. شركة رساميل للهيكلية المالية، التوريق الإسلامي هو الحل وليس سبب الازمة، جريدة القبس، العدد 12713، 2008.
11. عبد الله، خالد أمين، الخلفية العلمية والعملية للتوريق: التوريق كأداة مالية حديثة، إتحاد المصارف العربية، 1995.
12. عبدالله، علي مال الله، وذنون، إسراء يوسف، المحاسبية عن عمليات التوريق (التسديد) وفق المعايير المحاسبية الإسلامية والدولية ودورها في نشوء الأزمة المالية الأخيرة، المؤتمر العلمي الثالث: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول" التحديات والآفاق المستقبلية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2009.
13. عبد العزيز، أختار زبني، الصكوك الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، 1-5 جمادى الأولى، 1430 هـ، الموافق 26-30 أبريل 2009.
14. عمر، محمد عبد الحليم، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي، 1-5 جمادى الأولى، 1430 هـ الموافق 26-30 أبريل 2009.
15. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط3، 1960.
16. محيسن، فؤاد محمد، نحو نموذج تطبيقي إسلامي لتوريق الموجودات، رسالة دكتوراة غير منشورة، الإكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2006.
17. منصور، عبد الملك، العمل بالصكوك الاستثمارية الإسلامية على المستوى الرسمي والحاجة إلى تشريعات جديدة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمؤمل، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 مايو - 3 يونيو 2009.
18. نقاشي، محمد إبراهيم، عملية التصكيك ودورها في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، بحث مقدم في المؤتمر العالمي: مقاصد الشريعة الإسلامية وسبل تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، كوالا لمبور، 2006.
19. النقري، مهيب، "استخدام أدوات ذكاء الأعمال لمساعدة المصارف على الوفاء بمتطلبات اتفاقية بازل 2"، مجلة المعلوماتية، العدد 7، أيلول، 2006، <http://infomag.news.sy/index.php>
20. النقري، مهيب، "كيف يمكن استخدام حلول ذكاء الأعمال لتحسين الأداء لتحسين الأداء في البنوك المركزية"، مجلة المعلوماتية، العدد 3، ايار، 2006، <http://infomag.news.sy/index.php>
21. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات الإسلامية - معيار صكوك الاستثمار، 2004.
22. Dualeh, Suleiman Abdi, **Islamic Securitizations: Practical Aspect**, International Conference Of Islamic Bank Geneva, 1998.
23. Jones, Don, **Achieving Business Intelligence in Midsized Companies**, Realtime Publishers, Inc., 2010.

24. Kemper, H.G, Mehanna, W. and Unger, C., **Business Intelligence**, Wiesbaden, 2006.
25. Moody's Investors Service, **Securitization and Its Effect On The Credit Strength Of Companies, Moody's Perspective 1987-2002**, Product Of the Securitization Standing Committee, 2002.
26. Raab, David M., "Customer Value Models", **DM Review**, Vol. 15, Issue 9, Sep., 2005, PP 64-68.
27. Rus, Veronica Rozalia, Toader, Valentin, "Business Intelligence for Hotels' Management Performance", **International Journal of Business Research**, Vol. 8, Issue 4, PP 150-154, 2008.
28. Watkins, R. Cory, Reynolds, K. Michael, Demara, Ron, Georgiopoulos, Michael, Gonzalez, Avelino, Eaglin, Ron, "Tracking Dirty Proceeds: Exploring Technologies As Tools to Investigate Money Laundering", **Police Practice & Research**, Vol. 4, Issue 2, June, 2003, PP 163- 178.